

اللاجئون العراقيون في مصر

لين يوشيكوا

توفر مصر مأوى لما يقرب من ١٥٠ ألف لاجئ عراقي من جاءوا إليها بحدوهم الأمل في الاستقرار، إلا أن مواردهم الآن استنزفت وليس بإمكانهم القيام بأي عمل أو وظيفة بينما لا ينتسب أطفالهم إلى المدارس كما تمزق مجتمعاتهم الانقسامات التي صحبتهم من أوطانهم.

لهم. وتواجه المفوضية وشركاؤها قيوداً تفرضها محدودة الميزانية في تلبية احتياجات اللاجئين. وكانت المفوضية قد خفضت فترة الانتظار لمستندات التسجيل إلى شهرين بيد أن مكتب المفوضية لا يزال يعاني من نقص العاملين وكثرة الأعمال الملقاة على كاهل موظفيه.

يتحلى السكان المحليون في مصر على وجه العموم بالتسامح والتفاهم تجاه اللاجئين العراقيين ويبدون التعاطف معهم في محتهم، وسهلت قدرتهم على الامتزاج من عملية تكيفهم مع المجتمع المصري مقارنة بجماعات اللاجئين الأفريقيين، بيد أن هناك تقارير تشير إلى بعض حوادث التمييز على أساس ديني حيث لا يمكن للشبيعة على سبيل المثال الصلاة في المساجد السنية وهم محرومون في الوقت نفسه من حق بناء مساجدهم الخاصة من قبل حكومة لا تعترف رسمياً بالطائفة التي ينتمون إليها. كما يدفع الأجانب في مصر بشكل عام إيجارات سكنية أعلى من المحليين وكانت الصورة النمطية عن العراقيين بأنهم أثرياء قد أدت بالبعض إلى لومهم بأنهم السبب وراء التضخم في الأسعار.

وكانت سوريا والأردن تتحملان نصيب الأسد من آثار تدفق اللاجئين التي سببها غزو عام ٢٠٠٣ مع قلة الدعم المقدم من البلدان المسؤولة. ويكمن وجه الخطر في أن العراقيين الذين استضافتهم تركيا ومصر ولبنان سوف يتم تجاهلهم. وكانت جامعة الدول العربية قد رفضت طلبات بتقديم المساعدة للعراقيين في المنطقة، معللة ذلك بـ 'غياب الإجماع على ذلك'. ولم تقدم السفارة العراقية في القاهرة بعد أي مساعدة لمواطنيها على الرغم من التعهدات بتقديم ٢٥ مليون دولار من وزارة الخارجية. وقد خلقت الأزمة العراقية أكبر حركة نزوح في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨ وتستحق التحرك من جميع الأطراف من أجل حماية حقوق هؤلاء اللاجئين.

لين يوشيكوا (lynn.yoshikawa@gmail.com)

هي باحثة زائرة بقسم دراسات الهجرة واللاجئين بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وهي تقوم بإعداد رسالتها للماستر في موضوع المساعدات الإنسانية الدولية في جامعة أوبسالا في السويد

أكتوبر (على بُعد ٢٠ كم تقريباً جنوب غرب القاهرة). ومع ذلك، فقد بدأت مواردهم في النفاذ واختارت بعض عائلاتهم العودة إلى العراق، وذلك على الرغم من المخاطر الهائلة التي سيتعرضون لها هناك، فعجز اللاجئين عن العمل بشكل شرعي قد تسبب في إحباط عارم بين العراقيين. وتعد أهم سوق للعمل غير الرسمي في مصر هو العمل في الخدمة في البيوت، وهو ما لم تعدت زوجاتهم القيام به للآخرين. ورغم أن القرارات الحكومية تمنح اللاجئين حق إلحاق أطفالهم بمدارس الدولة، إلا أن معظمهم عموماً ممنوعون من المدارس الحكومية. ومعظم الأطفال العراقيين في مصر ليسوا مقيدين في أي مدارس نظراً لتكلفة التعليم الخاص، وأي أموال جلبها العراقيون معهم عند مجيئهم لمصر سرعان ما تنبخر نتيجة للاقتصاد المصري الذي يزرع تحت أنواء التضخم.

وزاد من تفاقم أوضاعهم تسرب الانقسامات الطائفية من موطنهم الأم إلى تجمعاتهم في مصر، ويعوق اندماج الثقة بين فئات السكان العراقيين إقامة شبكات للإعانة الذاتية والتي تعد أمراً لا غني عنه للعديد من مجتمعات اللاجئين الأخرى في مصر. ومع بقاء الأطفال خارج المدرسة، وعجز الآباء عن إيجاد وظائف وإعانة عائلاتهم وملاحقة شبح ذكريات العنف التي رأوها في العراق لهم، كل ذلك أدى إلى تفاقم صحتهم الذهنية.

كان العراقيون الذين نزحوا إلى مصر يحدوهم أمل عريض في إعادة التوطين في مصر، إلا أن إستراتيجية إعادة التوطين الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة تضع الأولوية للحالات الضعيفة التي تعاني من احتياجات فورية خاصة بالصحة و/أو الحماية. وقد سجل مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ سبتمبر ٢٠٠٧ ٩٥٦٢ عراقياً حصلوا إثرها على إقرار ظاهري بجنسيتهم العراقية 'البطاقة الصفراء' تمنحهم حق الإقامة الشرعية في مصر على أن يتم تجديدها كل ستة أشهر. ويقوم مكتب المفوضية بإحالتهم إلى كارتاس وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، وهما شريكان تنفيذيان للمفوضية، لتقديم الدعم المالي والطبي والتعليمي المحدود

قام آلاف العراقيين هرباً من تهديدات القتل والاختطاف والتعذيب والهجمات العسكرية بالاستقرار في ضواحي القاهرة والإسكندرية والمحافظات الأخرى، وقد تحولت مجموعة اللاجئين العراقيين التي لم يزد عددها في البداية عن بضعة أفراد جاءوا إلى مصر منذ عام ٢٠٠١ إلى فيضان في أعقاب تفجيرات سامراء في فبراير ٢٠٠٦ وكانت غالبية الوافدين منهم الذين حلوا على البلاد عقب سقوط الرئيس العراقي صدام حسين ينتمون للعراقيين السنة، لكن أعداد العراقيين من الشيعة والمسيحيين قد ازدادت منذ حينها.

وكان بعضهم قد وصل إلى مصر عن طريق سوريا والأردن على أمل أن تكون تكلفة المعيشة في مصر أقل، حيث كانوا جميعاً يأملون أن تكون مصر مجرد محطة عبور. وبدأت العصابات التي تتاجر بالبشر باستغلال يأس بعضهم، ليفرضوا عليهم رسوماً زُعم أنها تصل إلى ١٤ ألف دولار للفرد الواحد من أجل تهجيرهم إلى أوروبا، بينما لم تكن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمات اللاجئين غير الحكومية القائمة في مصر على استعداد لاستقبال هذا التدفق غير المتوقع بحيث تم مبدئياً رفض طلبات ملتمسي اللجوء العراقيين على أمل التطرق لطلباتهم لاحقاً.

ترفض مصر، وهي من الدول الموقعة على اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٦٩، السماح للاجئين بالعمل بدون تصريح كما تحد من استفادتهم بالخدمات التي تقدمها الدولة، كما أصبح الدخول إلى مصر أكثر صعوبة حيث تطلب مصر اللقاء شخصياً باللاجئين وهذا ممكن فقط في عمان أو دمشق. وقد أدى تغيير أشكال القيود المفروضة على تأشيرات الدخول إلى تمزق أوصال العائلات العراقية ومنعت العراقيين من العودة للحصول على مرتباتهم أو بيع ممتلكاتهم وإعانة أنفسهم في المنفى.

وينظر المصريون بصفة عامة إلى العراقيين كفتنة من المهنيين المتعلمين المتيسرين مادياً، وهو انطباع رسخته أعداد المطاعم والمقاهي ومقاهي الانترنت العراقية المنتشرة في ضواحي مدينة السادس من